الصباح الاقتصادية
AL-SABAH

No. 4000 | الجمعة | 8 ذي القعدة 1442 هـ | 18 يونيو 2021 م | السنة الرابعة عشرة

www.alsabahpress.com Alsabah Media


## تقرير بيت التمويل الكويتى أشار إلى انخفاضها 0.8 % شهريا

# ارتفاع إجمالي الودائع لدى البنوك المحلية بنهاية مارس 1 % إلى 43.9 مليار دينار

**59.4 ٪ حصة الودائع من موجودات المصارف عند أدنى مستوياتها خلال 10 سنوات**

**ارتفاع ودائع القطاع الخاص سنويا 1.9 ٪ الى 36.6 مليار دينار وزيادة إيداعاته بالدينار 3.3 ٪ الى 34.6 مليارٍ**

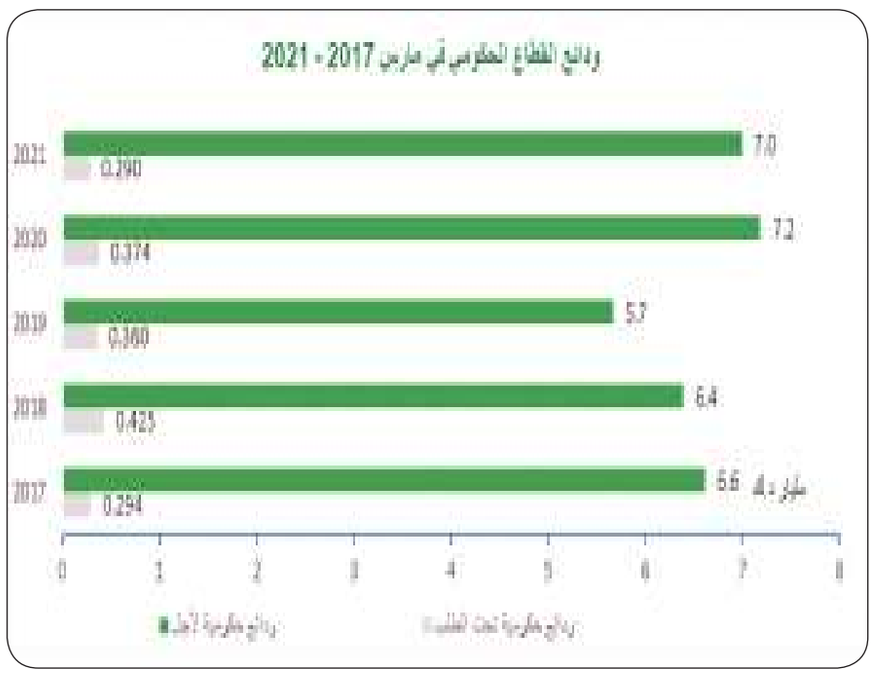


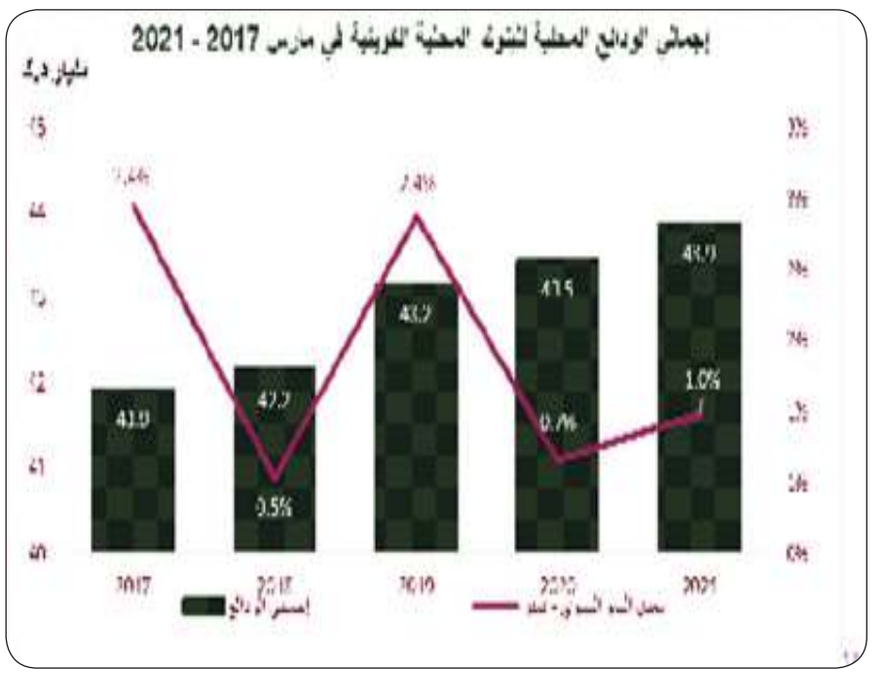


**تراجع ودائع القطاع الخاص بالعملات الأجنبية بنسبة 16.6 ٪ سنويا إلى مليارين**

**إيداعات القطاع الحكومي 7.3 مليارات منخفضة 3.6 ٪ سنويا و2.5 ٪ شهريا**

تناول أحدث تقرير أصدره بيت التمويل تطورات أوضاع الودائع لدى البنوك المحلية بنهاية شهر مارس الماضي .

وفي ما يلي تفاصيل ما تضمنه التقرير.

تطور حجم ودائع القطاع الخاص والودائع الحكومية:

مازالت الكويت في المرحلة الرابعة لخطة العودة إلى الحياة الطبيعية، بانتظار عودة بعض الأنشطة الاقتصادية وقوة العمل إلى طبيعتها. ويسعى بنك الكويت المركزي عبر مبادراته لتعزيز السيولة لدى المصارف، وقد أقرت الحكومة الكويتية بنهاية مارس قانوني الضمان المالي الذي يضمن تمويل البنوك للشركات المتضررة ، كما وافقت على تأجيل جديد للأقساط لستة أشهر خلال عام 2021 لمن يرغب من العملاء.

كما واصلت السياسة النقدية التي فرضها بنك الكويت المركزي الحفاظ على مستويات السيولة والودائع لدى البنوك، فقد عادت قيمة الودائع الى مستويات ما قبل الازمة ، ومع توافر السيولة المتاحة لدى العملاء وانخفاض معدلات العوائد ، تباينت نسب النمو بين الاشكال المختلفة للودائع، الا ان المحصلة انعكست في شكل تباطؤ نمو الودائع كما في مارس 2021 إلى أدنى مستوى خلال عام مضى ، مرتفعة 1 % فقط ، بعدما زادت بنسبة أعلى 3.4 % في فبراير، وتقترب أرصدة الودائع في البنوك المحلية من 43.9 مليار دينار في مارس، وقد سجل الائتمان نمواً سنوياً نسبته 2.8 % في مارس، أي يفوق النمو السنوي للودائع لنفس الشهر، وبلغت أرصدة التسهيلات الائتمانية 40.2 مليار دينار.

وفي ظل انخفاض سعر الخصم اتجهت السيولة من البنوك الكويتية للقطاعات الاقتصادية ، وانعكس ذلك على النشاط الاقتصادي مدفوعاً بزيادة الطلب على القنوات الاستثمارية ومصحوباً بزيادة قيمة التداولات العقارية في مارس بنسبة 23 % وارتفاع قيمة التداولات في بورصة الكويت 8.7 %عن فبراير ، صاحب ذلك زيادة في الائتمان الممنوح لبعض الأنشطة الاقتصادية.

وبلغت قيمة النمو السنوي لإجمالي الودائع 427 مليون دينار، مع تراجع ودائع القطاع الحكومي 3.6 % (272 مليون دينار)، فيما ارتفعت ودائع القطاع الخاص 1.6 % (699 مليون دينار) بعدما سجلت معدلات زيادة أكبر في الشهور الأخيرة من 2020، في ظل محدودية فرص الاستثمار وانخفاض مؤشرات النمو في القطاعات الاقتصادية المختلفة خلال الأزمة.

بنك الكويت المركزي، بيت التمويل الكويتي

وعند المقارنة على أساس شهري في مارس 2021، انخفض إجمالي الودائع بنسبة 0.8 % أي 367 مليون دينار، مع انخفاض طفيف لودائع القطاع الخاص بنسبة 0.5٪ أي 178 مليون دينار، وتراجعت الودائع الحكومية بنسبة 2.5 % أي 189 مليون دينار وبلغ حجمها 7.3 مليار دينار في مارس 2021، في الوقت الذي تحسن فيه الائتمان الممنوح على أساس شهري بشكل طفيف أي بنسبة 0.4 % بحوالي 162 مليون دينار.

تحسنت حصة الودائع للقطاع الخاص حين مثلت 83.4 % من إجمالي الودائع بنهاية مارس مقارنة مع 83.1 % في الشهر السابق وحصة شكلت 82.6 % في مارس 2020، بينما انخفضت حصة ودائع القطاع الحكومي إلى 16.6 % في مارس مقابل 16.9 % من إجمالي الودائع في فبراير وهى أدنى من حصة شكلت 17 % في مارس 2020، مدفوعة بتراجع الودائع الحكومية في الوقت الذي تسجل ودائع القطاع الخاص زيادة محدودة على أساس سنوي. ويمثل إجمالي الودائع 59.4 % من موجودات البنوك الكويتية محلياً في مارس، أي عند أدنى مستوى لحصتها من الموجودات منذ 2009، ومقابل 60 % في فبراير 2021 و59.7 % في مارس 2020.

إجمالي ودائع القطاع الخاص:

سجل النمو السنوي لودائع القطاع الخاص بنهاية مارس 2021 نسبة 2 % مقابل نمو أعلى قليلاً في الشهر السابق له نسبته 3.5 %، وبالتالي ارتفعت بنحو 699 مليون دينار مقتربة من 36.6 مليار دينار في مارس، في حين تراجع حجمها بنسبة 0.5 % أي 178 مليون دينار على أساس شهري.

تتكون ودائع القطاع الخاص من مجموع الودائع بالعملة المحلية والودائع بالعملات الأجنبية، تشكل الودائع بالعملة المحلية 94.6 % من إجمالي ودائع القطاع الخاص في مارس 2021، أي أدنى قليلاً عن الشهر السابق له فيما تعد أعلى عن حصة 93.4 % من إجمالي ودائع القطاع الخاص في مارس 2020، بينما تستحوذ الودائع بالعملات الأجنبية على الحصة الباقية أي حوالي 5.4 % من ودائع القطاع الخاص في مارس 2021.

يشير توزيع الودائع بالعملة المحلية وفقاً لآجالها إلى أن الودائع لأجل تمثل الجانب الأكبر من ودائع القطاع الخاص بالعملة المحلية، وقد تراجعت حصتها إلى 49.3 % من الودائع بالعملة المحلية في مارس 2021 مقابل 50.6 % في فبراير، ومازالت حصتها تتجه إلى التراجع حيث تعد أدنى على أساس سنوي مقابل حصة 56.2 % بنهاية مارس 2020، في حين ارتفعت حصة الودائع تحت الطلب إلى 31.6 % من إجمالي الودائع بالعملة المحلية في مارس 2021 مقارنة مع 27.9 % في مارس 2020، وارتفعت حصة ودائع الادخار إلى 19.1 % من إجمالي الودائع بالعملة المحلية مقارنة مع 15.9 % في مارس 2020.

النمو السنوي لودائع القطاع الخاص:

تقترب الودائع تحت الطلب من 10.9 مليار دينار في مارس 2021، وهدأ نموها السنوي قليلاً في مارس بعد أن سجلت لأربعة أشهر متتالية أعلى زيادة سنوية منذ 2012، حيث بلغت الزيادة 17.1 % أي حوالي 1.6 مليار دينار في مارس 2021، كما ارتفعت ودائع الادخار بنسبة 24.1 % بالتالي تباطأ نموها السنوي في مارس بعدما شهدت زيادة سنوية لأربعة أشهر متتالية هي الأعلى خلال عشر سنوات ، وبلغ رصيدها 6.6 مليار دينار في مارس مرتفعة بحوالي 1.3 مليار دينار على أساس سنوي ، بينما تراجعت ودائع القطاع الخاص لأجل إلى حوالي 17 مليار دينار بنسبة سنوية غير مسبوقة بلغت9.5 % أي حوالي 1.8 دينار على أساس سنوي، وقد يعود ذلك إلى رغبة الأفراد للاستثمار في بعض القنوات البديلة التي انتعشت مؤخراً ، وقد يكون اتجاه هذه الأموال إلى شراء عقارات السكن الخاص في ظل ارتفاع الطلب عليها، أو نحو سوق الأسهم الذي يلاحظ مؤشرات تعافيه ، أو الاستثمار في الذهب، أو حتى في اتجاه العملات الرقمية ، وقد ارتفعت ودائع القطاع الخاص بالعملة المحلية بنسبة 3.3 % أي حوالي 1.1 مليار دينار على أساس سنوي، حيث زاد حجمها إلى 34.6 مليار دينار مع نهاية مارس 2021.

على الجانب الآخر انخفضت ودائع القطاع الخاص بالعملات الأجنبية مقتربة مما يعادل نحو ملياري دينار في نهاية مارس مع تزايد نسبة تراجعها إلى 16.6 % في مارس، مقابل 7.1 % على أساس سنوي في فبراير ، مع ارتفاع سعر بعض العملات الأجنبية ، فقد ارتفع الجنية الإسترليني بنسبة 9.3 % مقابل الدينار في نهاية يناير على أساس سنوي ، واليورو بنحو 4.5 % مقابل الدينار لنفس الفترة، في حين انخفض الدولار الأمريكي مقابل الدينار بحدود 2.0٪ على أساس سنوي.

النمو الشهري لودائع القطاع الخاص:

ارتفعت ودائع القطاع الخاص تحت الطلب في مارس 2021 على أساس شهري بنسبة 3.2 %، فيما تحسنت ودائع الادخار بنسبة 0.9 % بينما تراجعت الودائع لأجل بنسبة 2.9 % على أساس شهري.

وعلى ذلك انخفضت ودائع القطاع الخاص بالعملة المحلية في مارس على أساس شهري بنسبة محدودة قدرها 0.3 % أي حوالي 104 مليون دينار. كما انخفضت ودائع القطاع الخاص بالعملات الأجنبية بنسبة قدرها 3.6 % على أساس شهري أي ما يعادل 75 مليون دينار في مارس 2021.

إجمالي ودائع القطاع الحكومي:

تقترب ودائع القطاع الحكومي في البنوك الكويتية من 7.3 مليار دينار بنهاية مارس، منخفضة على أساس سنوي بنسبة 3.6 %، كما انخفضت على أساس شهري بنسبة 2.5 % عن فبراير 2021. ويشير توزيع ودائع القطاع الحكومي وفقاً لآجالها إلى أن ودائع القطاع الحكومي لأجل تمثل الجانب الأكبر من ودائع القطاع الحكومي بحصة 96 % من إجمالي الودائع الحكومية في مارس 2021، منخفضة قليلاً عن حصتها في الشهر السابق له حين شكلت 96.3 %، فيما تعد أعلى بشكل محدود على أساس سنوي مقابل 95.1 % في مارس 2020، بينما تشكل الودائع الحكومية تحت الطلب 4 % في مارس مقابل 4.9 % في نفس الشهر عام 2020

### بلغ مستوى 6393.51 نقطة بنسبة صعود 0.20 في المئة وبقيمة 70 مليون دينار

# بورصة الكويت أغلقت تعاملات نهاية الأسبوع على ارتفاع المؤشر العام 12.50 نقطة

أغلقت بورصة الكويت تعاملاتها أمس الخميس على ارتفاع مؤشر السوق العام 12.50 نقطة ليبلغ مستوى 6393ر51 نقطة بنسبة صعود بلغت 0.20 في المئة.

وتم تداول كمية أسهم بلغت 336.4 مليون سهم تمت عبر 12182 صفقة نقدية، بقيمة 70 مليون دينار كويتي "نحو 210 مليون دولار أمريكي".

وانخفض مؤشر السوق الرئيسي 2ر88 نقطة ليبلغ مستوى 5312ر10 نقطة، بنسبة هبوط بلغت 0.05 في المئة من خلال كمية أسهم بلغت 204ر7 مليون سهم تمت عبر 7004 صفقة نقدية بقيمة 23 مليون دينار "نحو 69 مليون دولار".

كما ارتفع مؤشر السوق الأول 19.25 نقطة ليبلغ مستوى 6947ر83 نقطة بنسبة صعود بلغت 0.28 في المئة، من خلال كمية أسهم بلغت 131.6 مليون سهم تمت عبر 5178 صفقة بقيمة 47 مليون دينار "نحو 141 مليون دولار".

وفي غضون ذلك انخفض مؤشر "رئيسي 50" نحو 2.90 نقطة ليبلغ مستوى 5572ر34 نقطة بنسبة هبوط بلغت 0ر05 في المئة من خلال كمية أسهم بلغت 146ر7 مليون سهم تمت عبر 4402 صفقة نقدية بقيمة 17.7 مليون دينار "نحو 53 مليون دولار". وكانت شركات (السورية) و(حيات كوم) و(مزايا) و(اولى تكافل) الأكثر ارتفاعا أما شركات (وطني) و(بيتك) و(اهلي متحد) و(وطنية) فكانت الأكثر تداولا من حيث القيمة في حين كانت شركات (استهلاكية) و(المعدات) و(المصالح) و(معادن) الأكثر انخفاضا.

بورصة الكويت أغلقت تعاملاتها أمس على ارتفاع المؤشر العام